

التوزيع: الجمهور العام
8 أبريل/نيسان، 2019

النسخة الأصلية: اللغة الإنجليزية

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام 2019
من 30 أيار/مايو إلى 7 حزيران/يونيو 2019، نيويورك
البند 13 من جدول الأعمال المؤقت
صندوق الأمم المتحدة للسكان – التدقيق الداخلي والتحقق

صندوق الأمم المتحدة للسكان

تقرير مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق المعني بالتدقيق الداخلي والتحقق لصندوق الأمم المتحدة للسكان في عام 2018

الموجز

استجابةً لقراري المجلس التنفيذي رقم 2/2015 و13/2015 وقرارات المجلس السابقة ذات الصلة، يقدم مدير مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق في صندوق الأمم المتحدة للسكان تقريرًا بشأن أنشطة التدقيق الداخلي والتحقق للعام الذي ينتهي في 31 ديسمبر 2018.

ويعرض التقرير استعراضًا لأنشطة التدقيق الداخلي والتحقق، التي أتمها مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق في عام 2018. (أ) المصادر الموجودة في مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق في عام 2018؛ (ب) المسائل المهمة التي كشفها مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق في أنشطة التدقيق الداخلي والتحقق؛ (ج) التحقيقات، بما في ذلك حالات الاحتيال والإجراءات التي أُتخذت؛ (د) استعراض توصيات التدقيق الداخلي في الفترة بين 2010-2018 وحالة تنفيذها. وأخيرًا، فإن رأي مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق، القائم على نطاق العمل الذي تم الاضطلاع به، في ملاءمة إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان وفعاليتيه المذكور في الوثيقة (DP/FPA/2019/6/Add.1). تتوفر المرفقات من 1 إلى 7 على نحو منفصل على الموقع الإلكتروني لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

بموجب قرار المجلس التنفيذي 2/2015 والقرارات ذات الصلة السابقة، يتوفر التقرير السنوي للجنة الاستشارية الرقابية، التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2019/6/Add.2)، كإضافة ملحقه بالتقرير الحالي. كما يتوفر رد الإدارة عليه وعلى التقرير الحالي (DP/FPA/2019/CPR.6) أيضًا.

عناصر القرار

قد يرغب المجلس التنفيذي في:

الإحاطة علمًا بالتقرير الحالي (DP/FPA/2019/6)، والرأي، القائم على نطاق العمل الذي تم الاضطلاع به، في ملاءمة إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان وفعاليتيه في (DP/FPA/2019/6/Add.1)، والتقرير السنوي للجنة الاستشارية الرقابية (DP/FPA/2019/6/Add.2)، وردّ الإدارة على ذلك وعلى التقرير الحالي؛

الإعراب عن دعمه المستمر لتعزيز وظائف التدقيق الداخلي والتحقق في صندوق الأمم المتحدة للسكان، ولتوفير المصادر الكافية لأداء مهام ولايتيه؛

إقرار ودعم مشاركة مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق في أنشطة التدقيق الداخلي والتحقق المشتركة.

المحتويات

الصفحة

3	قائمة الأشكال	
4	المقدمة	.I
4	الضمان في صندوق الأمم المتحدة للسكان	.II
4	A. الولاية والمعايير المهنية والاستقلالية	
5	B. رأي بشأن ملاءمة إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان، وفعاليتيه	
5	C. الامتثال لسياسة الرقابة	
5	المصادر	.III
6	أنشطة التدقيق الداخلي في عام 2018	.IV
6	A. منهجية تقييم مخاطر مراجعة الحسابات	
7	B. خطة التدقيق الداخلي لعام 2018	
8	C. تغطية التدقيق الداخلي الناتجة	
9	أنشطة التحقيقات عام 2018	.V
9	A. قضايا جديدة	
11	B. حجم الحالات	
12	C. الفصل في القضايا	
13	النتائج الرئيسية المستخلصة من التدقيق الداخلي والتحقيق في 2018	.VI
13	A. تقييم مخاطر التدقيق الداخلي لعام 2018	
15	B. نتائج التدقيق الداخلي والتحقيق الأساسية	
15	وحدات العمل	
17	البرامج	
17	التوصيات المقدمة والإجراءات الإدارية	.VII
17	A. توصيات التدقيق الداخلي	
17	التوصيات الجديدة	
20	التوصيات المتعلقة	
21	مقبولية المخاطر بالنسبة للإدارة	
22	التوصيات التي لم يُبَيَّن فيها لمدة 18 شهراً أو أكثر	
22	B. الإجراءات التأديبية أو الجزاءات المتخذة بعد التحقيقات	
22	الأنشطة الاستشارية	.VIII
23	التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة	.IX
	A. التدقيق الداخلي	
23	B. التحقيقات	
23	C. وحدة التفتيش المشتركة	
24	الاستنتاج العام والخطوات التالية	.X

قائمة الأشكال

10	الشكل 1 لمحة عامة عن الشكاوى المتلقاة في الفترة بين 2012 و2018 حسب الفئة (عند تلقي الشكوى)
18	الشكل 2 المكاتب القطرية – توصيات حسب مستوى الأولوية
18	الشكل 3 المكاتب القطرية – توصيات حسب النوع
19	الشكل 4 المكاتب القطرية – توصيات حسب القضية
19	الشكل 5 المكاتب الإقليمية – توصيات حسب مستوى الأولوية
20	الشكل 6 المكاتب الإقليمية – توصيات حسب النوع
20	الشكل 7 المكاتب الإقليمية – توصيات حسب القضية
21	الشكل 8 التوصيات المعلقة في 31 ديسمبر 2018
22	الشكل 9 التوصيات التي لم يُبتَّ فيها لمدة 18 شهرًا أو أكثر

قائمة الجداول

6	الجدول 1 الموارد – عامًا 2017 و2018 من خلال وحدة مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتدقيق
7	الجدول 2 لمحة عامة عن التدقيق الداخلي لعام 2018
8	الجدول 3 التدقيق الداخلي لوحدات العمل لعام 2018 - التصنيفات حسب المجال
10	الجدول 4 الحالات المستلمة في 2018 والحالات التي تم تأجيلها إلى 2019
12	الجدول 5 لمحة عامة عن القضايا المُستلمة والمنتهي تداولها في 2016-2018
12	الجدول 6 نظرة عامة على القضايا المنتهية في 2018 (*) حسب الفئة
13	الجدول 7 نتائج تقييم مخاطر التدقيق الداخلي لعام 2018
20	الجدول 8 حالة تنفيذ التوصيات المتعلقة بالتدقيق الداخلي حسب العام

قائمة المرفقات

المرفق 1:	ميثاق مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتدقيق
المرفق 2:	تقارير التدقيق الداخلي الصادرة في عام 2017 (مع التقييمات)
المرفق 3:	الممارسات الجيدة وفرص التنمية في تقارير مراجعة حسابات المكاتب الميدانية لعام 2017
المرفق 4:	التوصيات الأقدم من 18 شهرًا بحلول نهاية عام 2018
المرفق 5:	ضوابط إدارة حساب صندوق التشغيل ونتائج مراجعة حسابات الشركاء المنفذين
المرفق 6:	موجز تفصيلي للتقارير المتعلقة بالتحقيقات الصادرة بين عامي 2013 و2018 وبه الإجراءات المحدثة المتخذة والأموال المستردة
المرفق 7:	مؤشرات الأداء الرئيسية لمكتب خدمات التدقيق الداخلي والتدقيق

(تتوفر المرفقات من 1 إلى 7 على نحو منفصل على الموقع الإلكتروني لصندوق الأمم المتحدة للسكان)

I. المقدمة

1. يقدم التقرير الحالي للمجلس التنفيذي موجزًا عن أنشطة التدقيق الداخلي والتحقق، التي قام بها مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق في عام 2018. يقدم أيضًا رأي مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق، القائم على نطاق العمل الذي تم الاضطلاع به، في ملاءمة إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان وفعاليتها، وفقًا للقرار 13/2015. يقدم هذا التقرير أولاً لمحة عامة عن الضمان والموارد والأنشطة التي اضطلع بها مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق، قبل تقديم الموجز التجميعي لاستنتاجات العمل المُتخذ، والتوصيات المقدمة، والإجراءات الإدارية.

II. الضمان في صندوق الأمم المتحدة للسكان

A. الولاية والمعايير المهنية والاستقلالية

2. تستند ولاية مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق إلى المادة السابعة عشرة من اللوائح والقواعد المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام 2014، وسياسة الرقابة،¹ وإطار المساءلة² يقوم مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق وحده بإدارة الآخرين أو تفويضهم لأداء وظائف الرقابة التالية، أو إدارتها: (أ) خدمات التدقيق الداخلي المستقلة (ملاءمة عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر، والرقابة الداخلية، والاستخدام المقتصد والفعال للموارد، وفعاليتها)؛ (ب) خدمات التحقيقات (الادعاءات المتعلقة بالأعمال غير المشروعة). وافق المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان على آخر ميثاق لمكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق في يوم 26 يناير 2018. يردُّ الميثاق في المرفق 1.

3. ترصد اللجنة الاستشارية الرقابية، ومجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة بانتظام جودة أعمال مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق. وتواصل اللجنة الاستشارية الرقابية إسداء المشورة؛ لتعزيز فعالية خدمات التدقيق الداخلي والتحقق التي يقدمها مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق في عام 2018، واستعرضت خطة العمل السنوية لمكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق، والميزانية والتقارير المرحلية المنتظمة، والتقارير السنوي، وتقارير التدقيق الداخلي. رصد مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة الإجراءات المُتخذة لتنفيذ توصياته التي تهدف إلى تحسين عمليات مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق. واستمر مراجعو الحسابات الخارجيون في الاعتماد على أعمال مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق والتقارير في عام 2018.

4. وعلى غرار السنوات الماضية، تلقى مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق دعمًا من الإدارة العليا لصندوق الأمم المتحدة للسكان طوال العام. حضرت مديرة مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق، ضمن جملة أمور، اجتماعات للجنة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان بصفتها الرسمية، التي أتاحت لها فرصة إسداء المشورة للإدارة العليا بشأن جوانب الحوكمة أو المساءلة أو مراقبة السياسات أو الإجراءات الجديدة، والتعليق على أي مخاطر محتملة ناشئة يتعرض لها صندوق الأمم المتحدة للسكان.

5. قام مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق بأعماله وفقًا للمعايير المهنية التي يلتزم بها، والسياسات التي يتعين عليه الالتزام بها، وهي سياسة الرقابة والقواعد واللوائح المالية، وقواعد ولوائح الموظفين؛ للتدقيق الداخلي والمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي³ ولإجراء التحقيقات، التزم المكتب بالإطار التأديبي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وسياسة صندوق الأمم المتحدة للسكان المتعلقة بجزاءات البائعين، وسياسة صندوق الأمم المتحدة للسكان للحماية من الانتقام جزاء الإبلاغ عن إساءة السلوك أو التعاون مع تحقيقات تقصي الحقائق المفوضة، وسياسة المضايقة والتحرش الجنسي وإساءة استخدام السلطة، ونشرة الأمين العام حول الاستغلال والاعتداء الجنسيين، والمبادئ والإرشادات الموحدة لإجراء التحقيقات.

6. لضمان استمرار فعالية مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق في تأدية مهمته، بحرص المكتب على ضمان الجودة وبرنامج التنمية لكل من وظائف التدقيق الداخلي والتحقق. ويتولى مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق، في إطار الحد الذي تسمح به موارده، تنفيذ التوصيات المقدمة من تقييمات الجودة الخارجية لمهمة التدقيق الداخلي (2015)، ومهمة التحقيقات (2016).

7. يؤكد مدير المكتب بموجب هذا التقرير للمجلس التنفيذي أن مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق كان يتمتع بالاستقلالية التنظيمية في عام 2018. فقد تحرر مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق من التدخل في تحديد نطاق عمله وتنفيذه، ومن الإبلاغ عن نتائجه.

¹ قرار المجلس التنفيذي 2/2015، راجع أيضًا DP/FPA/2015/1.

² راجع DP/FPA/2007/20.

³ صادرة من معهد المدققين الداخليين.

B. رأي بشأن ملائمة إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان، وفعاليتها

8. في رأي مدير مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق، القائم على نطاق العمل الذي تم الاضطلاع به، فإن ملائمة عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية وفعاليتها كانت 'بحاجة إلى بعض التحسينات'؛ مما يعني أن ترتيبات الحوكمة المحددة، وممارسات إدارة المخاطر، وعمليات الرقابة صُممت تصميمًا مناسبًا وُقِّدت بفعالية، ولكنها تحتاج إلى بعض التحسينات لتوفير الضمان المعقول بأنه يجب تحقيق أهداف الكيان/المجال الخاضع للتدقيق الداخلي. لا تؤثر القضية (القضايا) وفرص التحسين المحددة تأثيرًا كبيرًا في تحقيق أهداف مجال صندوق الأمم المتحدة للسكان الخاضع للتدقيق الداخلي. وتمت التوصية باتخاذ إجراءات إدارية؛ لضمان تخفيف جِدّة المخاطر المحددة بدرجة وافية.

9. تُستخدم أسباب تكوين الرأي والمعلومات المقدمة عن المعايير كأساس، ومن ثم يوضع نطاق العمل الذي اضطلع به والمصادر الإضافية للأدلة، على النحو الملائم، في الاعتبار لتكوين الرأي، وتردُّ العمليات المُتبعة لتجميع المسائل المحددة وتقييمها في الوثيقة DP/FPA/2019/6/Add.1.

C. الامتثال لسياسة الرقابة

10. كانت إجراءات الكشف عن تقارير التدقيق الداخلي، على النحو المنصوص عليه في DP/FPA/2015/1، ساريةً طوال عام 2018، العام السادس من الإفصاح العلني. لم يتم تلقي طلب للحصول على التقارير الصادرة بين سبتمبر 2008 ونوفمبر 2012 في عام 2018. أصبحت جميع التقارير الصادرة بعد 1 ديسمبر 2012 معلنةً، خلال شهر واحد من الإصدار الداخلي، في المتوسط. وبالنسبة لمكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق، يظل وضوح تقارير التدقيق الداخلي والتحقق وجودتها مسألة تتطلب اهتمامًا متواصلًا، مع استثمار قدر كبير من الوقت والجهد في تفاعلات الإدارة.

11. ووفقًا لما هو منصوص عليه في المستند DP/FPA/2015/1 (الفقرة 27)، تم نشر مصادر مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق بفعالية وكفاءة في عام 2018؛ ولكن الوظائف الشاغرة والفعاليات الخارجة عن سيطرة مكتب التدقيق الداخلي والتحقق قد أثرت في أنشطة التحقيق، وأثرت بدرجة أقل في أنشطة التدقيق الداخلي. وكانت المصادر غير كافية لمواجهة حجم الحالات في مجال التحقيقات المرتفع - والمعقد على نحو متزايد - أو لدعم الإدارة إلا من خلال الخدمات الاستشارية المتفرقة (راجع الفقرات 3، و4، و5، و8 و9 والنظرة العامة على مؤشرات الأداء الرئيسية في الملحق 7).

III. المصادر

12. واعتبارًا من يوم 31 ديسمبر 2018، أُعلن عن 24 وظيفة معتمدة في مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق: 4 وظائف من فئة الخدمات العامة، و20 وظيفة من الفئة الفنية. ويتضمن العدد الكلي للتدقيق الداخلي رئيسين، وتسعة مراجعين، ومحلل بيانات للمهام الميدانية؛ يعززهم المستشارون الأفراد والموظفون من شركات مراجعة الحسابات المحلية بموجب اتفاقية طويلة الأجل (تمثل ما يعادل موظفين اثنين بدوام كامل تقريبًا). فيما يتعلق بإجراء التحقيقات، يتضمن العدد الكلي رئيسًا وثلاثة محققين، ومحلي تحقيقات يعززهم مستشارو التحقيقات (يمثلون ما يزيد عن اثنين من الموظفين العاملين بدوام كامل). في نهاية العام، كان منصب الرئيس وأحد المحققين شاغرين وتم فتح باب التوظيف لشغل هذين الشاغرين. وعلى غرار السنوات الماضية، تولت إدارة مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق مع المدير واثنين من موظفي الخدمة العامة (إحدى الوظيفتين كانت شاغرة في نهاية العام) الإدارة العامة والشؤون الإدارية لمكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق، بالإضافة إلى المهام التالية: إصدار جميع التقارير؛ والعلاقات مع الدول الأعضاء والجهات المانحة؛ ومعظم الخدمات الاستشارية؛ والعمل كجهة منسقة لصندوق الأمم المتحدة للسكان لوحدة التفتيش المشتركة؛ والقيام بدور الأمانة العامة للجنة الاستشارية الرقابية. تم تضمين مهام ضمان جودة التدقيق الداخلي والتحسين منذ عام 2016 في الإدارة بمساعدة الموظفين الفنيين المخلصين؛ كان المنصب شاغراً معظم عام 2018.

13. استمرت صعوبات تحديد المرشحين المؤهلين المناسبين بسبب تأخيرات عمليات التعيين، في عام 2018 مثلما كانت في السنوات الماضية. كان المعدل العام للوظائف الشاغرة في مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق أفضل في عام 2018 من عام 2017، وبتوزيع مختلف مقارنةً بعام 2017 (راجع الجدول 1). وظل الاعتماد على الاستشاريين في تنفيذ عمليات التحقيق مرتفعًا.

الجدول 1
الموارد – عام 2017 و2018 من خلال وحدة مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتدقيق

الإجمالي		اللجنة الاستشارية الرقابية		الإدارة		التحقيقات		التدقيق الداخلي		الميزانية
2017	2017	2018	2017	2018	2017	2018	2017	2018	2017	
20	20	-	-	2	2	6	6	12	12	الوظائف الفنية – المعتمدة
%12	%25	-	-	%46	%0	%20	%39	%3	%23	معدل الوظائف الشاغرة
4	4	-	-	2	2	1	1	1	1	وظائف الدعم – المعتمدة
%25	%25	-	-	%50	%50	%0	%0	%0	%0	معدل الوظائف الشاغرة
(بالآلاف الدولارات الأمريكية)										
4,418	3,829	-	-	463	670	1,091	948	2,864	2,211	تكاليف الموظفين (المعدلة بنسبة الوظائف الشاغرة)
677	768	65	65	-	-	410	451	202	252	الاستشاريون الأفراد
590	799	-	-	-	-	81	111	509	688	الخدمات المُستَراة
830	832	128	161	37	36	290	305	375	330	السفر
170	87	3	8	2	-	83	26	82	53	التكاليف التشغيلية ⁽¹⁾
79	68	-	-	9	11	20	13	50	44	التعليم
6,764	6,383	196	234	511	717	1,975	1,854	4,082	3,578	الإجمالي
720	غير متوفر	-	غير متوفر	82	غير متوفر	189	غير متوفر	449	غير متوفر	التكاليف المدفوعة مركزياً ⁽²⁾
7,484	غير متوفر	196	غير متوفر	593	غير متوفر	2,164		4,531	غير متوفر	إجمالي التكلفة الكاملة
%0.54	%0.57	%0.02	%0.02	%0.04	%0.06	%0.16	%0.17	%0.33	%0.32	إجمالي النسبة المئوية لإيرادات الصندوق ⁽³⁾

(1) أساساً لأنظمة تكنولوجيا المعلومات.

(2) ابتداءً من عام 2018، التكاليف المحسوبة مركزياً المحملة مباشرة على كل وحدة أعمال، والتي ينتج عنها إجمالي "التكلفة الكاملة".

(3) للمقارنة بين عامي 2017 و2018، يتم حساب النسبة المئوية على خط "الإجمالي".

14. منذ عام 2014، يتلقى مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتدقيق تمويله فقط من الميزانية المؤسسية لصندوق الأمم المتحدة للسكان. في عام 2018، مثلما هو الحال في السنوات الماضية، استمر مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتدقيق في إدارة ميزانيته على نحو استباقي. تم تعديلها بمعدل الوظائف الشاغرة الفعلي لعام 2018، وزادت الميزانية السنوية لمكتب خدمات التدقيق الداخلي والتدقيق مقارنةً بعام 2017 ومثلت 0.54 في المائة من إيرادات الصندوق للوفاء بولاية مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتدقيق التي تضم أربعة مجالات (راجع الجدول 1 أعلاه).

IV. أنشطة التدقيق الداخلي في عام 2018

A. منهجية تقييم مخاطر مراجعة الحسابات

15. يُنفذ مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتدقيق أنشطة الضمان بناءً على خطة التدقيق الداخلي القائمة على تقييم المخاطر، والمعتمدة من المدير التنفيذي بعد مراجعة اللجنة الاستشارية الرقابية. ووضعت خطة التدقيق الداخلي بناءً على تقييم موثق لمخاطر عالم التدقيق الداخلي، وتتكون من 141 وحدة أعمال مضمنة في أنشطة تقديم البرامج، و13 من الإجراءات الأساسية لسير الأعمال، و10 من مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. تُقدّر المخاطر من خلال مجموعة من المؤشرات تمثل التأثير المحتمل واحتمالية الأحداث التي قد تؤثر سلباً في تحقيق أهداف وحدات الأعمال، والعمليات والأنظمة التي تم تقييمها.

16. يستخدم تقييم مخاطر تدقيق وحدة الأعمال مؤشرات لقياس: (أ) الأهمية النسبية للبرنامج وتعقيده وأدائه وتغييراته؛ و(ب) مدى التعقيد التشغيلي والأداء؛ و(ج) قدرة وحدة العمل على إدارة البرنامج والأنشطة التشغيلية؛ و(د) مستويات الفساد في الدول التي توجد بها المكاتب الميدانية.

⁴ بناءً على المؤشرات التي نشرها البنك الدولي.

17. يستخدم تقييم مخاطر تدقيق العمليات الأساسية مؤشرات لقياس: (أ) القيمة المالية المتدفقة خلال هذه العمليات وتأثيرها وتعقيدها؛ و(ب) التغييرات التي تؤثر فيها؛ و(ج) الفعالية المتصورة للأنظمة والضوابط المعمول بها؛ و(د) القدرة على إدارة العمليات.

18. يتم تقييم المخاطر المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل منفصل، باستخدام مؤشرات لقياس: (أ) أهميتها ومدى تعقيدها؛ و(ب) التغييرات التي تؤثر فيها؛ و(ج) الفعالية المتصورة للضوابط المعمول بها في هذه المجالات.

19. وضع تقييم مخاطر التدقيق الداخلي في اعتباره ما يلي أيضاً: (أ) نتيجة الإدارة المركزية للمخاطر وعمليات التقييم الذاتي للرقابة التي تنفذها الإدارة؛ و(ب) التفاعلات مع الإدارة في المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية؛ و(ج) النتائج وتواريخ انتهاء عمليات التدقيق الداخلي ومراجعة الحسابات الخارجية السابقة؛ بالإضافة إلى (د) المعرفة المكتسبة من أعمال التحقيقات. توضح نتيجة تقييمات المخاطر بالتفصيل في القسم 6.أ.

B. خطة التدقيق الداخلي لعام 2018

20. استندت خطة التدقيق الداخلي لعام 2018 إلى وحدة العمل لعام 2018/2017، ونتائج عملية تقييم مخاطر التدقيق الداخلي وأخذت في اعتبارها تقييم مخاطر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي أجري في أواخر عام 2015.

21. اشتملت النسخة الأصلية لخطة عمل التدقيق الداخلي لعام 2018 على 30 التزاماً بالتدقيق الداخلي التي تغطي نفقات أعوام 2016 و2017 و(بشكل أساسي) 2018؛ حيث تضمنت مزيجاً من: وحدات الأعمال شديدة الخطورة ومتوسطة الخطورة، والعمليات والبرامج ومجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات شديدة الخطورة؛ وعمليات التدقيق الداخلي المشتركة كما أقرت بين دوائر التدقيق الداخلي في المنظمات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة. بهدف تعزيز الموارد، أجريت عمليات التدقيق الداخلي عمداً لتحقيق درجات متفاوتة من الإنجاز بحلول نهاية العام. وغدلت الخطة خلال العام؛ لكي تعكس المخاطر الشديدة المستجدة التي تتطلب اهتماماً عاجلاً، والبيئات المتغيرة، وتأخر تنفيذ وسيلة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والأحداث غير المتوقعة. وغرض المستوى الفعلي للتنفيذ في الجدول 2.

الجدول 2

لمحة عامة عن التدقيق الداخلي لعام 2018

الوضع	وحدات الأعمال	العمليات والبرامج	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	التدقيق الداخلي المشترك (أ)	عملية التدقيق الداخلي عن بُعد (ب)	الإجمالي
مهام التدقيق الداخلي الأصلية المخطط لها - بحلول نهاية العام						
المتوقع انتهائها في عام 2018	21			1	3	25
المتوقع بدؤها في عام 2018، وانتهاءها في عام 2019	1	2	1		1	5
إجمالي مهام التدقيق الداخلي	22	2	1	1	4	30
مهام التدقيق الداخلي الفعلية - حسب الوضع بحلول نهاية العام						
التقارير النهائية الصادرة (ج)	10				3	13
التقارير الأولية الصادرة	4			1		5
المجموع الفرعي	14	-	-	1	3	18
التقارير الأولية قيد الإعداد أو الاستعراض	5					5
التخطيط أو مرحلة العمل الميداني	1	2	2		1	6
الإجمالي	20	2	2	1	4	29

ملاحظات:

- (أ) بقيادة دوائر التدقيق الداخلي الأخرى التابعة للأمم المتحدة.
(ب) استعراض فعالية تشغيل الضوابط الأساسية المحددة والمعاملات المالية للمكاتب الميدانية من المقر الرئيسي.
(ج) قائمة بكافة التقارير النهائية الصادرة في المرفق 2.

22. شملت التقارير النهائية الصادرة 13 عملية تدقيق لوحدة الأعمال (ثمانية مكاتب قطرية؛ مكتبان إقليميان؛ ومنطقتان تم إجراء تدقيق لهما بطرق التدقيق عن بُعد، وأجريت العملية مرتين لإحداهما) ونفقات مغطاة بلغت 345.6 مليون دولار -

حوالي 37 في المائة من إجمالي نفقات عام 2017. لم تصنف أيُّ منها "فعّالة"⁵ وصُنِّفت تسع عمليات تدقيق داخلي (69 بالمائة) بأنها "تحتاج إلى بعض التحسينات"،⁶ وصُنِّفت عملية تدقيق داخلي بأنها "تحتاج إلى تحسينات كبرى" (8 بالمائة)،⁷ وثلاث أخرى بأنها "ليست فعّالة" (23 بالمائة على التوالي).⁸ توجد تصنيفات المجال الخاضع لعملية التدقيق الداخلي في الجدول 3.

الجدول 3
التدقيق الداخلي لوحدات العمل لعام 2018 - التصنيفات حسب المجال

المجالات ^(أ)						التصنيف
إدارة العمليات		إدارة البرامج		حوكمة المكاتب		
%	المكاتب	%	المكاتب	%	المكاتب	
17%	2	8%	1	-	-	فَعّال
58%	7	58%	7	56%	5	تحتاج إلى بعض التحسينات
17%	2	17%	2	33%	3	تحتاج إلى تحسينات كبرى
8%	1	17%	2	11%	1	غير فعّال

(أ) يتفاوت نطاق الاستعراض وعمقه وفقاً للتدقيق الداخلي، ويتناسب مع نتائج تقييم المخاطر الذي أجري في أثناء عملية التخطيط.

23. تحسن توقيت الانتهاء من إعداد التقرير بشكل طفيف في عام 2018 (صدر 18 تقريراً من التقارير النهائية أو التقارير الأولية في 2018 مقارنةً بصدور 16 تقريراً في 2017). ومع ذلك، أعاققت محدودية قدرات الإدارة العليا في مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق والتطويرات غير المتوقعة خلال عمليات التدقيق والوقت المستغرق في تلقي ردود الإدارة (بالنسبة لبعض التقارير) الوصول إلى المستوى المخطط له.

24. ذُكرت تفاصيل أكثر النتائج أهمية في القسم 6.ب.

C. تغطية التدقيق الداخلي الناتجة

25. تشير إستراتيجية التدقيق الداخلي لدى مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق إلى أن وحدات العمل عالية الخطورة يمكن أن تخضع للتدقيق الداخلي على امتداد دورة مدتها ثلاث سنوات، وتخضع وحدات العمل متوسطة الخطورة للتدقيق على امتداد دورة مدتها 10 سنوات، مع تقديم ضمانات إضافية في أثناء إجراء عملية التدقيق الداخلي عن بُعد، التي تغطي وحدات العمل قليلة الخطورة. واستكمالاً للتغطية التي يقدمها التدقيق الداخلي لوحدات العمل، سُنِّعت العمليات الأساسية شديدة الخطورة من خلال استعراضات شاملة على امتداد دورة مدتها 10 سنوات.

26. تراوح المعدل المتوسط لدورة التدقيق الداخلي لوحدات الأعمال شديدة الخطورة ومتوسطة الخطورة في الفترة بين عامي 2016 و2018 بين 5 سنوات و10 سنوات (مقابل مدة تتراوح بين 5 سنوات و11 سنة للفترة بين عامي 2015

⁵ "فعّالة" - "صُمِّمت ترتيبات الحوكمة المحددة وإدارة المخاطر والرقابة تصميمًا مناسبًا، وتُنفَّذ بفعالية لتوفير الضمان المعقول بأنه يجب تحقيق أهداف الكيان/المجال الخاضع للتدقيق الداخلي. لا تؤثر القضية (القضايا) وفرص التحسين المحددة، إن وجدت، تأثيرًا كبيرًا في تحقيق أهداف مجال صندوق الأمم المتحدة للسكان، الخاضع للتدقيق الداخلي."

⁶ "تحتاج إلى بعض التحسينات" - "صُمِّمت ترتيبات الحوكمة المحددة وإدارة المخاطر والرقابة تصميمًا مناسبًا وتُنفَّذ بفعالية؛ لتوفير الضمان المعقول بأن أهداف الجهة/المنطقة الخاضعة للتدقيق الداخلي ستتحقق. ولا تؤثر القضايا وفرص التحسين تأثيرًا كبيرًا في تحقيق أهداف الكيان/المجال الخاضع للتدقيق الداخلي. ويوصى باتخاذ إجراءات إدارية لضمان تخفيف حدة المخاطر المحددة بدرجة وافية."

⁷ "تحتاج إلى تحسينات كبرى" - "وُضعت ترتيبات الحوكمة المحددة وإدارة المخاطر والرقابة وتُنفَّذ بوجه عام، لكن يلزم تحسينها بشكل كبير؛ لتوفير الضمان المعقول بأنه يجب تحقيق أهداف الكيان/المجال الخاضع للتدقيق الداخلي. يمكن أن تؤثر القضايا المحددة تأثيرًا كبيرًا في تحقيق أهداف الكيان/المجال الخاضع للتدقيق الداخلي". ويلزم اتخاذ إجراءات إدارية سريعة لضمان تخفيف حدة المخاطر المحددة بدرجة وافية."

⁸ "غير فعّالة" - "لم تُوضع ترتيبات الحوكمة المحددة وإدارة المخاطر والرقابة أو لم تُنفَّذ على النحو المناسب؛ لتوفير الضمان المعقول بأنه يجب تحقيق أهداف الكيان/المجال الخاضع للتدقيق الداخلي. يمكن أن تتسبب القضايا المحددة في إحداث خلل بالغ في أثناء تحقيق أهداف الكيان/المجال الخاضع للتدقيق الداخلي". ويلزم اتخاذ إجراءات إدارية عاجلة لضمان تخفيف حدة المخاطر المحددة بدرجة وافية."

و2017، ومدة تتراوح بين 6 سنوات و11 سنة للفترة بين عامي 2014 و2016 على التوالي؛ ومدة أكثر من 12 سنة للعمليات الأساسية الأكثر خطورة.

أنشطة التحقيقات عام 2018

.V

27. يتحمل مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق مسؤولية إجراء التحقيقات في جميع أنواع الادعاءات المتعلقة بالأعمال غير المشروعة:

(a) التحقيقات الداخلية: سوء سلوك موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان ما بين احتيال وفساد يصل إلى المضايقة، والتحرش الجنسي، واستغلال السلطة، والانتقام من المُبلِّغين عن المخالفات، والاستغلال والاعتداء الجنسيين، ومخالفات أخرى للوائح والقواعد المطبقة والإصدارات الإدارية أو المتعلقة بالسياسات.

(b) والتحقيقات الخارجية: الممارسات المحظورة التي يتبعها المتعاقدون المستقلون، والشركاء المنفذون، والموردون، والجهات الأخرى المعنية بالأمر؛ وتشمل الفساد والممارسات الاحتياطية، وأي ممارسات أخرى غير أخلاقية تُرتكب في حق صندوق الأمم المتحدة للسكان وتلحق به الضرر.

(c) تحقيقات "الأطراف الخارجية": يتابع مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق تحقيقات الاستغلال والاعتداء الجنسيين التي تنطوي على موظفين لدى شركاء التنفيذ، والتي يجريها شركاء التنفيذ المعنيون والذين لديهم قدرات التحقيق.

28. تم وصف عملية التحقيق التي يتبعها مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق (منذ استلام شكوى إلى إغلاق المسألة بعد إجراء مراجعة أولية موثقة في مذكرة إغلاق أو، عند الاقتضاء، بعد إجراء تحقيق كامل موثق في تقرير) قبل ذلك (انظر [DP/FPA/2018/6](#) الفقرة 29) وتغيرت تغيرًا لا يكاد يذكر في عام 2018.

قضايا جديدة

.A

29. في عام 2018، تلقى مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق 115 قضية جديدة؛ بزيادة مقدارها 8 بالمائة مقارنةً بعام 2017. يتم تسجيل كل حالة، قد تتضمن ادعاءات متعددة، في فئة الادعاء الأكثر أهمية. تُعرض التفاصيل لعام 2018 حسب الفئة الرئيسية على الجانب الأيسر من الجدول 4 ويُعرض التوجه حسب الفئة الرئيسية وحسب السنة في الشكل 1. تم استيعاب زيادة عدد الحالات بزيادة الاعتماد على استشاريي التحقيق، وتتراوح نسبتهم بين 30 و42 في المائة من قدرة التحقيق لدى مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق في الفترة ما بين 2016-2018.

30. وعلاوةً على ذلك، رد مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق 51 طلبًا للحصول على المشورة أو للحصول على معلومات (مقارنة بـ 11 طلبًا في عام 2017)، ويتعلق 30 في المائة من هذه الطلبات ببعض أشكال التحرش أو الاعتداء.

31. في عام 2018، تلقى مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق شكاوى تم إرسالها بالبريد الإلكتروني مباشرة إلى المكتب (57 بالمائة)؛ ومن خلال الخط الساخن للتحقيقات السرية لمكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق (38 بالمائة)؛ ومن خلال الإحالة من التدقيق الداخلي أو من خلال الكيانات الخارجية إلى مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق، أو صندوق الأمم المتحدة للسكان (3 بالمائة)؛ أو بحضور الأشخاص بأنفسهم (2 بالمائة).

الجدول 4
الحالات المستلمة في 2018 والحالات التي تم تأجيلها إلى 2019

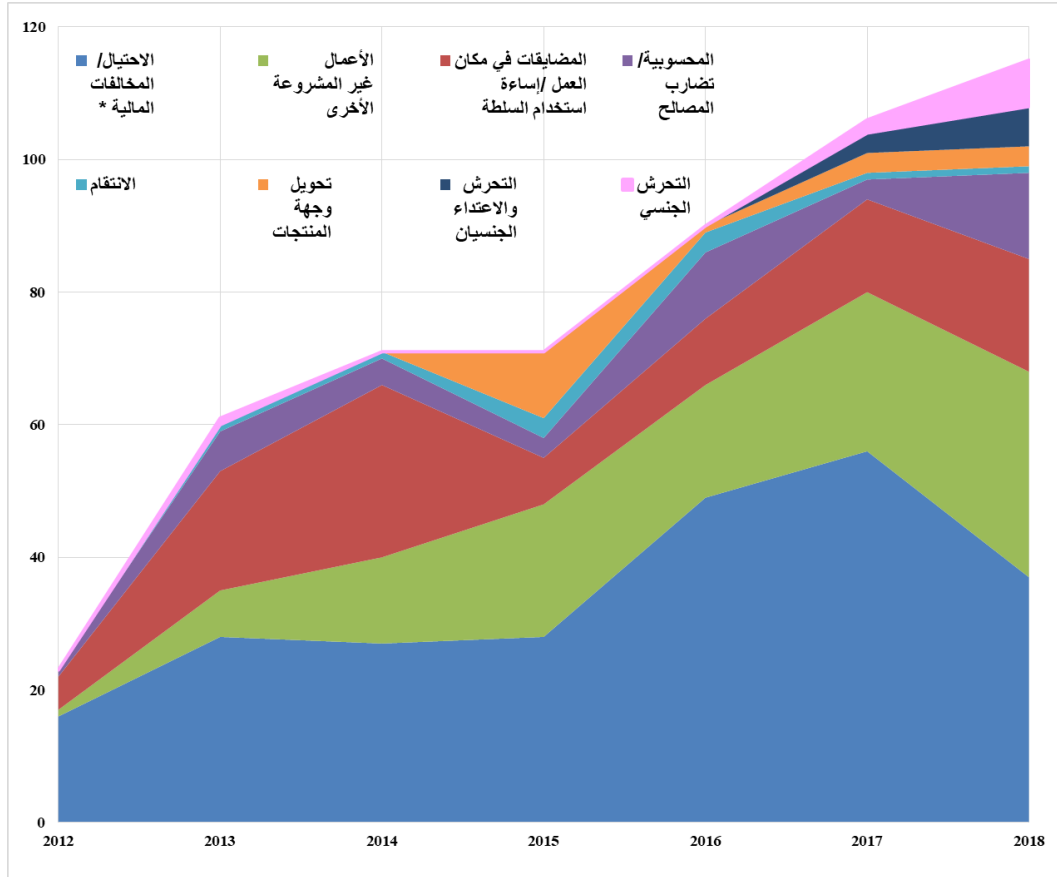
الحالات التي تم تأجيلها إلى 2019					الحالات المستلمة في 2018					الوصف
%	الإجمالي	طرف ثالث	الخارجية	الداخلية	%	الإجمالي	طرف ثالث	الخارجية	الداخلية	
%54	57		33	24	%32	37		24	13	الاحتيال/ المخالفة المالية(*)
%16	17		2	15	%27	31		8	23	الأعمال غير المشروعة الأخرى
%8	8			8	%15	17			17	مضايقات في مكان العمل، إساءة استخدام السلطة
%13	13			13	%10	11			11	المحسوبية
%5	5			5	%6	7			7	التحرش الجنسي
%2	2	2			%5	6	2	3	1	الاستغلال والاعتداء الجنسيان (**)
%1	1		1		%2	3		3		تحويل وجهة المنتجات
%0	0				%2	2			2	تضارب المصالح
%1	1			1	%1	1			1	الانتقام
%100	104	2	36	66	%100	115	2	38	75	الإجمالي
	%100	%2	%35	%63		%100	%2	%33	%65	%

(*) بما في ذلك السرقة

(**) بما في ذلك المسائل التي لا تصل إلى حد الإبلاغ إلى الأمم المتحدة

الشكل 1

لمحة عامة عن الشكاوى المتلقاة في الفترة بين 2012 و2018 حسب الفئة (عند تلقي الشكاوى)



(* بما في ذلك السرقة).

B. حجم الحالات

32. وبالإضافة إلى 65 قضية مؤجلة من عام 2017، تناول مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق 180 قضية قائمة في عام 2018 (راجع الجدول 5)، بزيادة بلغت 22% مقارنةً بعام 2017، بالإضافة إلى طلبات الحصول على المشورة أو المعلومات المذكورة آنفاً والبالغ عددها 51 (راجع الفقرة 29).

الجدول 5
لمحة عامة عن القضايا المُستلمة والمنتهي تداولها في 2016-2018.

%	2018	%	2017	%	2016	
%36	65	%28	41	%37	52	القضايا الموجلة
				%3	4	- منذ عام 2014
		%3	4	%34	48	- منذ عام 2015
%2	4	%25	37			- منذ عام 2016
%34	61					- منذ عام 2017
%64	115	%72	106	%63	90	الشكاوى المُستلمة في السنة الحالية
%42	75	%44	64	%41	58	منها: الداخلية
%21	38	%28	42	%23	32	الخارجية
%1	2		-		-	طرف ثالث
%100	180	100%	147	100%	142	إجمالي حجم الحالات
						القضايا المنتهي تداولها
%75	57	%65	53	%74	75	بعد التقييم الأولي
%25	19	%35	29	%26	26	بعد التحقيق الكامل
%12	9	%17	14	%19	19	منها: المثبتة
%13	10	%18	15	%7	7	غير المثبتة
%100	76	100%	82	100%	101	إجمالي القضايا المنتهي تداولها
	104		65		41	القضايا الموجلة للسنة التالية
%63	66	%58	38	%61	25	منها: الداخلية
%35	36	%42	27	%39	16	الخارجية
%2	2		-		-	طرف ثالث
	26		23		23	عدد الحالات السنوية لكل محقق ⁽¹⁾

(1) بحسب جميع موظفي التحقيق، بغض النظر عن المستوى.

C. الفصل في القضايا

33. من إجمالي حجم القضايا (180 قضية)، تم الفصل في 76 قضية في 2018: 57 قضية منها بعد التقييم الأولي، والباقي 19 بعد إجراء تحقيق كامل.

34. ومن 19 قضية تم التحقيق فيها، وُثِّقَت 9 قضايا توثيقاً كاملاً أو جزئياً (راجع الجدول 6 والتفاصيل في المرفق 6)، ولم يكن لمعظمها عواقب مالية. تبلغ القيمة الإجمالية للقضايا الموثقة التي تتطوي على ممارسات احتيالية ومخالفات مالية 3524,97 دولاراً أمريكياً.

الجدول 6
نظرة عامة على القضايا المنتهية في 2018* حسب الفئة

الإجمالي	غير المثبتة				المثبتة			الوصف		
	%	الإجمالي	طرف ثالث	الخارجية	الداخلية	الإجمالي	طرف ثالث		الخارجية	الداخلية
%50	10	4	-	3	1	6	-	4	2	الاحتيال/المخالفة المالية
%20	4	4	-	-	4	0	-	-	-	مضايقات في مكان العمل، إساءة استخدام السلطة
%15	3	1	-	-	1	2	-	-	2	الأعمال غير المشروعة الأخرى
%10	2	1	1	-	-	1	-	-	1	الاستغلال والاعتداء الجنسيان
%5	1	1	-	-	1	0	-	-	-	التحرش الجنسي

الإجمالي	5	4	0	9	7	3	1	11	20	%100
%	25%	19%	0%	45%	35%	15%	5%	55%	100%	%100

(*) حالة واحدة أدت إلى إصدار تقريرين

35. في نهاية عام 2018، تم ترحيل 104 قضية، وعلى رأسها قضايا الاحتيال الداخلي ذات الأولوية المتوسطة، لعام 2019 (راجع الجدول 4)، بزيادة بلغت 60 بالمائة مقارنةً بعام 2017 وذلك بسبب تزامن الأسباب التالية (أ) حالات معقدة متعددة - بعضها محدد المدة؛ (ب) زيادة عدد الحالات الجديدة في النصف الثاني من عام 2018؛ (ج) كون الفريق جديداً؛ (د) شواغر المناصب الوظيفية؛ (هـ) الاعتماد الكبير على استشاريي التحقيق في أوقات نقص الموظفين.

36. من إجمالي 104 قضية معلقة، كانت 66 بالمائة منها في مرحلة التقييم الأولي، و34 بالمائة إما قيد التحقيق أو في مراحل كتابة التقرير.

37. تم إغلاق الحالات التي تم الانتهاء منها في عام 2018 (في المتوسط) في فترة تقل بشكل طفيف عن الوقت المستهدف وهو ستة أشهر (من الاستلام حتى الإغلاق). زادت مدة القضايا المعلقة في نهاية العام، في المتوسط، قليلاً عن ثمانية أشهر؛ 49 بالمائة منها تخطت الوقت المستهدف وهو ستة أشهر حيث بلغ متوسط مدة بقائها 14 شهراً، مع إعطاء الأولوية لحالات التحرش (في العمل/الجنسي) وإساءة استخدام السلطة وحالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

VI. النتائج الرئيسية المستخلصة من التدقيق الداخلي والتحقيق في 2018

A. تقييم مخاطر التدقيق الداخلي لعام 2018

38. الجدول 7 يلخص نتائج تقييمات مخاطر التدقيق الداخلي لوحدة الأعمال في 2018. في ضوء تقييم مخاطر (أ) وحدات الأعمال، و(ب) الإجراءات الأساسية لسير الأعمال وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات - التي تدعم خطة التدقيق الداخلي لعام 2019.

الجدول 7

نتائج تقييم مخاطر التدقيق الداخلي لعام 2018

الإجمالي	الخطر			الكيانات
	منخفض	متوسط	مرتفع	
121	59	50	12	المكاتب القطرية
6	2	4	-	المكاتب الإقليمية
8	8	-	-	مكاتب الاتصال
5		4	1	وحدات المقر الرئيسي المشتركة في تنفيذ البرنامج
140	69	58	13	وحدات الأعمال
120	90	30		عناصر العمليات الأساسية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (*)

(*) انقسمت العمليات الأساسية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عناصرهما، وركز التقييم على العناصر الأكثر خطورة.

39. يعكس تقييم مخاطر التدقيق الداخلي تعرُّض صندوق الأمم المتحدة للسكان للخطر. وتعد عوامل مخاطر التدقيق الداخلي الناتجة، بوجه عام، تتسق مع تلك العناصر المحددة خلال عمليات إدارة المخاطر المؤسسية السارية حسب الإدارة، وتنشأ في المقام الأول من التالي:

- (a) برنامج معقد ومجزأ إلى حد كبير، ينفذه عدد كبير من وحدات العمل، العديد منها يعمل في وحدات العمل، ومعظمها يعمل في بيئات هشة، بالتعاون مع عدد كبير من الشركاء المنفذين بمستويات مختلفة من القدرات؛
- (b) أنشطة الاستجابة الإنسانية المتعددة والتي تزداد تعقيداً، في بلدان أكثر من السنوات الماضية، مع تغيير الهيكل التنظيمي؛

(c) يمد برنامج أمن السلع الصحة الإنجابية (إمدادات صندوق الأمم المتحدة للسكان) بكمية كبيرة من وسائل منع الحمل، مما يخلق تحديات تواجه إدارة سلسلة الإمداد المتعددة وتحديات تتعلق بالشفافية؛

(d) الاعتماد المستمر على عدد صغير من الجهات المانحة الأساسية، والتعرض لتقلبات العملة؛

(e) زيادة نسبة الموارد الأخرى (تمويل غير أساسي) -يحد من مرونة البرنامج- ويخلق عبء عمل كبير - على سبيل المثال للتفاوض على الاتفاقات (على المستوى المحلي) والوفاء بمتطلبات إعداد التقارير المالية وغير المالية - مع تغطية تكاليف وظائف الإدارة الأساسية جزئياً؛

(f) العمليات التي تتسم بدرجة عالية من اللامركزية، بالإضافة إلى القوى العاملة الضخمة والمشتتة (تشمل الاستعانة المكثفة بالاستشاريين)، ومستويات الشراء المحلية الملحوظة، وعدد كبير من المعاملات المالية.

(g) ممارسة إدارة التغيير على نطاق واسع.

40. ولا تزال عمليات سير الأعمال الثماني والعشرون ومجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخمسة محددة بوصفها مخاطر عالية متعلقة ب التدقيق الداخلي، بينما يلاحظ إحراز بعض التقدم في 2018؛ وفيما يلي الأسباب الرئيسية واردة بين الأقواس.

(a) *الحوكمة*: (1) الإطار المتكامل للرقابة، والإشراف على الإدارة (وهو ما يعني مراقبة "خط الدفاع الثاني")، والإدارة المركزية للمخاطر، متضمنة إدارة مخاطر الاحتيال (ثغرات المراقبة والقدرات) - بالإضافة إلى إحراز تقدم كبير في السياسات والأدوات في طور التنمية، و(2) إدارة التغيير، و(3) تعبئة الموارد (التغييرات في تخطي واقع التمويل)، و(4) استمرارية العمل (الناشئة، مثل: اختبار الخطط)؛

(b) *إدارة البرامج*: (1) وضع البرنامج والحوكمة والإشراف (ثغرات في نتائج أطر العمل)، و(2) خطة العمل، والإدارة المالية للبرنامج، والرصد (ثغرات المراقبة، مع ملاحظة تطور الأدوات المتاحة التي لا تزال تُستخدم على نحو غير متكافئ)، و(3) الاستجابة الإنسانية (ثغرات المراقبة والقدرات -زيادة المساعدات الإنسانية والتحديات التي تواجهها- بينما تلاحظ تطورات عملية الرصد)، و(4) تنفيذ تقييمات قدرات الشركاء، وآليات الضمان (التغييرات في العمليات والأنظمة)، و(5) إدارة سلسلة الإمدادات (ثغرات المراقبة والقدرات، بالإضافة إلى تطورات "الخط الثاني للدفاع")، و(6) تطوير مقترحات التمويل وتكلفتها (مع الوضع في الاعتبار وجود نسبة أكبر من التمويل غير الأساسي)، و(7) الإدارة غير الأساسية وإدارة الصناديق الائتمانية (الكفاءة وفعالية العمليات)؛

(c) *إدارة العمليات*: (1) تحسين إدارة الموارد البشرية، بما في ذلك إدارة المواهب والتوظيف وإدارة الاستشارات الفردية (ثغرات العمليات والتغييرات)؛ مع تحسين معدلات الوظائف الشاغرة في الأماكن المهمة وإدارة شؤون الموظفين بموجب عقود، و(2) مشتريات المكاتب الميدانية (ثغرات الفعالية التشغيلية)، و(3) عمليات شراء اللوازم الإنسانية (المخاطر الكامنة في اتباع إجراءات عمليات الشراء في حالات الطوارئ، في عدد كبير من البلدان)، و(4) مراقبة الالتزام (ثغرات المراقبة)؛

(d) *تكنولوجيا المعلومات والاتصالات*: مشروع تحويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك إدارة المشروع وتنفيذه، وعلى وجه الخصوص تصميم نظام جديد لنظام تخطيط موارد المؤسسات (فجوات التحكم والقدرة التي يتوقع تحسينها)؛ و(2) تطبيقات الأعمال (الثغرات التي تعتبر القدرة الوظيفية وعمليات المراقبة في تخطيط موارد المشروعات ونظم أخرى لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وزيادة عبء العمل ومخاطر عدم الامتثال، وتحديد المعلومات المتاحة للإشراف على الرصد والإدارة)، و(3) الاعتماد السحابي (إدارة مخاطر المتعلقة بأطراف أخرى)؛ و(4) حماية البيانات وخصوصيتها؛

(e) الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والمضايقة في أثناء العمل وإساءة استخدام السلطة: (1) الاستجابة في السياق البرنامجي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وعلى صعيد المنظومة، و(2) الاستجابة لمواقف التحرش (في العمل/الجنسي) وإساءة استعمال السلطة، مع مراعاة الأصول القانونية والكفاءة والسرعة والشفافية.

B. نتائج التدقيق الداخلي والتحقق الأساسية

41. تم الكشف عن الممارسات الجيدة وفرص التحسين في التدقيق الداخلي وأعمال التحقيق التي أجريت في 2018 المتسقة مع تلك المحددة والمبلغ عنها في السنوات الماضية، وكذلك تلك التي أوردها مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة في مذكرته المعنية بملاحظات المراجعة المؤقتة لعام 2018. وهي معروضة أدناه، وفي العرض الجدول في المرفق 3.

وحدات الأعمال

(i) حوكمة المكاتب

42. استمرت التحسينات في عمليات التخطيط السنوية، فقامت مكاتب أكثر بإعداد خطط إدارة سنوية واضحة وذات صلة، كما تم الانتهاء منها في الوقت المحدد وبطريقة تشاركية. واستمر المزيد من المكاتب في توجه عام 2017 بإنشاء هيكل لامركزية لتحسين تنفيذ أنشطة البرنامج ورصدها. اشتركت عدة مكاتب بفعالية مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى واضطلعت بدور قيادي في مجموعات التنسيق المشتركة بين الوكالات والمجموعات العاملة. عكست أنشطة تقييم الأداء وتطويره وجود معدلات إنجاز مرتفعة خلال الأطر الزمنية المحددة، وهو ما ساعد على تحسين عمليات مساءلة الموظفين وأدائهم في العديد من المكاتب.

43. ولمواصلة مسار التطور، وبالأخص فيما يتعلق بتطبيق ممارسات رصد أكثر شمولاً وتكاملاً، يساعد تحسين عمليات التخطيط وزيادة إيضاح ممارسات التوثيق وتطبيق تكامل أفضل لنظام البرمجة العالمي ونظام المعلومات الاستراتيجية في تحسين عمليات امتثال جميع النواتج ذات الصلة - بما في ذلك تعاريفها والمؤشرات المقابلة وخطوط الأساس والأهداف والمعالج - لخطط الإدارة السنوية وخطط عمل شركاء التنفيذ وخطط أداء الموظفين.

44. وفي سياق إدارة التغيير، كشفت عمليات التدقيق الداخلي عن الحاجة إلى عمل وتنفيذ، في الحالات التي تمت الموافقة عليها بالفعل، هيكل تنظيمي ومراجعات الامتثال وذلك بغرض جعل عمليات التوظيف في المكاتب متماشية بشكل أفضل مع متطلبات تنفيذ البرامج والاحتياجات التشغيلية. ظل معدل الشواغر في الوظائف العليا في المكاتب منخفضاً، ومع ذلك شهدت المكاتب المتأثرة بالمراجعة الشاملة للموارد معدلات شواغر أعلى من غيرها. كانت الحاجة إلى إعداد خطط تدريب سنوية تشمل متطلبات التدريب الإلزامية و، عند الحاجة، متطلبات التدريب الموصى بها وضرورة تنفيذ الموظفين لها، واضحة في العديد من المكاتب.

45. تم إحراز مزيد من التقدم في إدارة المخاطر، إلا أنه في حاجة إلى تحسين مستمر، لا سيما في (أ) تحديد و(ب) تقييم جميع المخاطر (ذات الصلة) التي تؤثر في أحد المكاتب، و(ج) تحديد، و(د) تنفيذ إجراءات تخفيف حدة المخاطر تم تقييم جودتها.

(ii) إدارة البرامج

أ. التخطيط للبرامج وتنفيذها ورصدها

46. طورت بعض المكاتب أدوات وقوائم مراجعة داخلية لتوحيد وتبسيط ممارسات الإدارة في تخطيط البرامج وتنفيذها ورصدها.

47. كما هو متوقع، حسن إدخال نظام البرمجة العالمي (جي بي إس) "الجيل الثاني" في أواخر عام 2017 ضوابط الإدارة المالية للبرامج بشكل عام، بما في ذلك التمويل المُحوّل إلى الشركاء المنفذين. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة لوجود إدارة خطة عمل أكثر صرامة من حيث: (أ) إنشاء خطط عمل تشمل جميع الأنشطة التي يتعين تنفيذها؛ (ب) تطبيق عملية توثيق أفضل من حيث التكلفة، بما في ذلك الأساس المنطقي والافتراضات المقدمة؛ (ج) وضع الميزانيات في نظام جي بي إس على مستويات حساب المراقبة؛ و(د) إدخال تعديلات الميزانية في النظام على الفور، بالإضافة إلى التطوير المستمر لمهارات الموظفين في استخدامهم لبرنامج جي بي إس 2.

ب. التنفيذ الوطني

48. تم تطبيق النهج المُنسَق المُنفَع لإطار التحويلات النقدية على نطاق المنظمة وتم استخدام خطط التأمين بشكل كامل في عام 2018. لوحظ وجود تحسينات في جودة تنفيذ التقييمات الجزئية لشركاء التنفيذ. يتعين تحسين توقيت تنفيذها للمساعدة في اختيار أشكال التحويل النقدي ومدى أنشطة الضمان التي سيتم تنفيذها. استمر نمط صرف الأموال - بشكل أساسي في الريعين الأخيرين من العام (ارجع إلى الملحق 5). يحتاج عمق ونطاق وتوثيق عمليات التفتيش العشوائي (التي يجريها موظفو صندوق الأمم المتحدة للسكان أو الشركات الخارجية أو مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى أو التي يجرونها مجتمعين) إلى عناية كبيرة حتى تصبح مصدرًا موثوقًا من مصادر الضمان. يجب تعزيز المهارات اللازمة (مع الأخذ في الاعتبار تدوير الموظفين واحتياجات التدريب). وستوفر عمليات التدقيق الداخلي المقبلة مزيدًا من الأفكار وذلك مع تطور العملية.

49. على الرغم من تحسين ضوابط الإدارة المالية للبرنامج بسبب برنامج جي بي إس 2، تكررت ضرورة امتثال الشركاء المنفذين لمتطلبات الإبلاغ في عام 2018 كما تكررت الحاجة لوجود مراجعة أكثر شمولًا وأفضل توثيقًا للتقارير المالية الدورية المقدمة من الشركاء المنفذين، بالإضافة إلى ضرورة وجود عملية مراقبة أكثر شمولًا. برزت العديد من حالات اختيار شركاء تنفيذ غير تنافسيين، لا سيما فيما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية، وبشكل رئيسي في مجالات التدخلات الإنسانية التي تتسم غالبًا بوجود عدد قليل من الشركاء ذوي الجدوى وتكون هذه الحالات في غالب الأحوال بالتشارك مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى.

ج. إدارة المخزون

50. لزيادة إتاحة سلع الصحة الإنجابية والحد من نفاد المخزون، ظل مجالان يسيطران على نتائج التدقيق الداخلي (ولم يكن بينهما أي جديد)؛ وهما: (أ) تقييم الاحتياجات، ودعم تخطيط المشتريات؛ (ب) إدارة سلسلة التوريد داخل البلد - بدايةً من التخليص الجمركي، وضوابط الاستلام والتفتيش، والتخزين، والتوزيع إلى نقاط تقديم الخدمات، ونهايةً بتقديمها إلى المستفيدين. يتطلب كلا المجالين دعمًا متزايدًا للبلدان المشمولة بالبرامج من جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

51. أدى إصدار سياسة جديدة لإدارة لوازم البرامج في منتصف عام 2018 وإدخال تحسينات على أدوات الرصد إلى تحسين الضوابط - لا سيما وجود المزيد من الشفافية في عمليات التوزيع داخل البلاد وفي عمليات تتبع تواريخ انتهاء صلاحية السلع الأساسية. ومع ذلك، يتعين تحديد مؤشرات المخراجات والأهداف المتعلقة بأمن السلع بشكل أفضل في بعض المكاتب وذلك لتطبيق عملية مراقبة أقوى للنتائج وسجلات السلع. تحسنت ضوابط شروط التخزين والأمن في المستودعات، بما في ذلك الحصول على تأمين مناسب للسلع التي يديرها صندوق الأمم المتحدة للسكان. تتعين متابعة عملية الرصد المنتظم للمخزون الذي يحتفظ به الشركاء المنفذون، وكذلك تتبع توزيع المخزون في الوقت المناسب وتوافره في نقاط تقديم الخدمات في عمليات التدقيق المستقبلية.

د. إدارة الموارد غير الأساسية

52. بذلت العديد من المكاتب بشكل استباقي جهودًا مكثفة لتجميع الموارد وذلك بالتواصل مع الجهات المانحة عن طريق التواصل معها وزيارتها بشكل منتظم وكذلك إجراء مراقبة مشتركة مع ممثلي الجهات المانحة.

53. يتعين التركيز على وضع خطط معززة لتجميع الموارد وخطط الشراكة وكذلك على تكثيف جهود تجميع الموارد المسنقة. من الضروري دعم المكاتب الإقليمية في هذا الصدد. ومما يثير القلق بشكل خاص العدد المتزايد من الاتفاقات غير المعيارية والتقييمات المتفاوتة للتمويل المسبق (ارجع أيضًا إلى الفقرة 79 (ب) و(ج)).

(iii) إدارة العمليات

أ. الموارد البشرية

54. استمر الامتثال المتفاوت للسياسات والإجراءات فيما يتعلق بإسناد عقود الخدمات والاستشارات الفردية وإدارتها في 2018. تم تحديد بعض مجالات التحسين في إدارة الإجازات.

ب. المشتريات

55. استمرت التحسينات على صعيد التخطيط للمشتريات في التفاوت في عام 2018. وجدت العديد من حالات عدم الامتثال لإجراءات الشراء على المستوى المحلي - في مجالات تقييم الاحتياجات وتخطيط المشتريات وتقديم العطاءات والتقييم وإسناد العقود والاستلام والتفتيش. لوحظ وجود تحسن في استخدام الاتفاقات طويلة الأجل على المستوى المحلي؛ لزيادة كفاءة المشتريات والحصول على القيمة لقاء المال. ومع ذلك، يمكن تنفيذ المزيد فيما يتعلق بالحصول على الموافقات اللازمة عند الاعتماد على الاتفاقات طويلة الأجل التي أبرمتها مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى. ومن المتوقع أن يساعد إدخال الشراء الإلكتروني كجزء من عملية تحويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز هذا المجال.

ج. الإدارة العامة

56. ما زال الامتثال لسياسات السفر، لا سيما فيما يتعلق بعمليات الشراء قبل موعد السفر، يمثل تحديًا على المستوى المحلي في 2018. ومن شأن إدخال نموذج السفر، أو التوسع في استخدامه، على مستوى المقرات ليشمل العمليات الميدانية أن يؤدي إلى التحسن على صعيد الشفافية. كما قد يساعد الإدراج المتوقع لهذا النموذج بصفته جزءًا من تحويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تعزيز هذا المجال.

د. الإدارة المالية

57. زادت حالات النفقات المسجلة في رموز حسابية غير صحيحة (مما يقوض إجمالاً موثوقية المعلومات المالية الخاصة بالبرنامج) في عام 2018، في حين انخفضت القضايا المتعلقة بمدفوعات ضريبة القيمة المضافة والسداد.

58. وكما هو مذكور في السنوات الماضية، ينبغي أن تنعكس الالتزامات المالية والموافقة عليها في نظام أطلس بصورة أكثر اتساقًا بخسّن التوقيت؛ وذلك لتقليل مخاطر المعاملات المُنفذة دون موافقة إدارية مناسبة، واحتمالية تكبد نفقات تزيد عن الموارد المالية المتاحة.

59. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال العمليات والضوابط على المدفوعات التي تتم من خلال مقدمي خدمات الدفع، بما في ذلك البنوك والجهات المتخصصة في تحويل الأموال وشركات الهاتف المحمول، مجالًا يحتاج إلى تعزيز.

(iv) دعم المكاتب القطرية والإشراف عليها (المكاتب الإقليمية)

60. تم تعزيز متابعة المكاتب الإقليمية للأداء البرنامجي والتشغيلي للمكاتب القطرية، ومع ذلك يمكن أن يتحسن أكثر في المجالات المعرضة لوجود مشاكل بها وفيما يتعلق بإنفاذ مساءلة المكاتب ذات الأداء الضعيف. يوجد المزيد من التفاصيل في الفقرات من 66 إلى 69.

البرامج

61. وقّع المكتب الإقليمي لغرب ووسط أفريقيا اتفاقات لتوفير المساعدة التقنية مع ستة بلدان مستهدفة في برنامج تمكين المرأة والاستفادة من السمات الديموغرافية في منطقة الساحل، والذي تمت تغطيته خلال مراجعة المكتب الإقليمي.

62. تم تحديد الحاجة لتسريع تنفيذ برنامج تمكين المرأة والاستفادة من السمات الديموغرافية في منطقة الساحل ومعالجة قضايا تأخير صرف الأموال والتوظيف وتحسين ضوابط الميزانية المعنية بتمويل البرنامج.

التوصيات المقدمة والإجراءات الإدارية

.VII

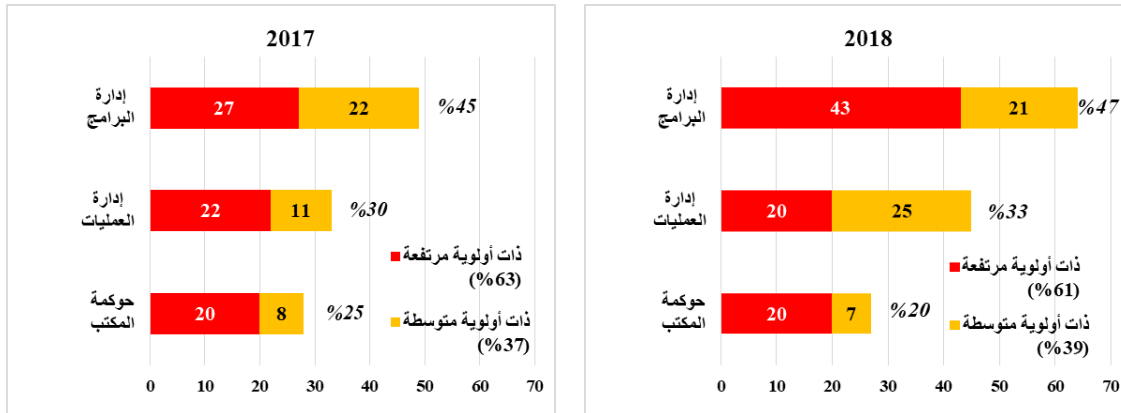
A. توصيات التدقيق الداخلي

التوصيات الجديدة

المكاتب القطرية

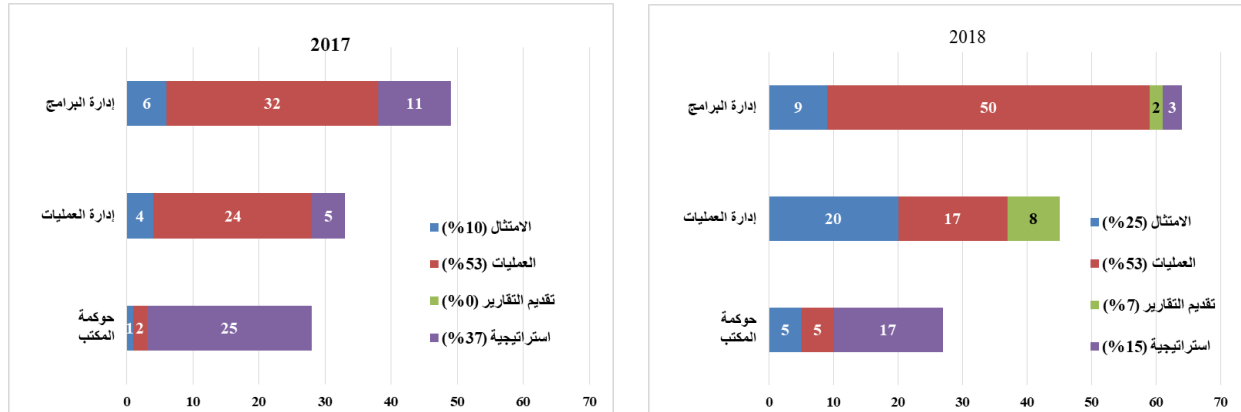
63. بوجه عام، صدرت 136 توصية ذات صلة بعمليات التدقيق الداخلي للمكاتب القطرية في عام 2018. كان النمط مشابهًا في كل من 2017 و2018، حيث مثلت "إدارة البرامج" النسبة الكبرى من التوصيات وتلتها "إدارة العمليات". وبالمثل، ظل التوزيع بين الأولوية "العالية" و"المتوسطة" كما هو تقريبًا في عام 2018، مع وجود انخفاض طفيف (بالنسبة المنوية) لتوصية "الأولوية العليا" (ارجع إلى الشكل 2).

الشكل 2
المكاتب القطرية – توصيات حسب مستوى الأولوية



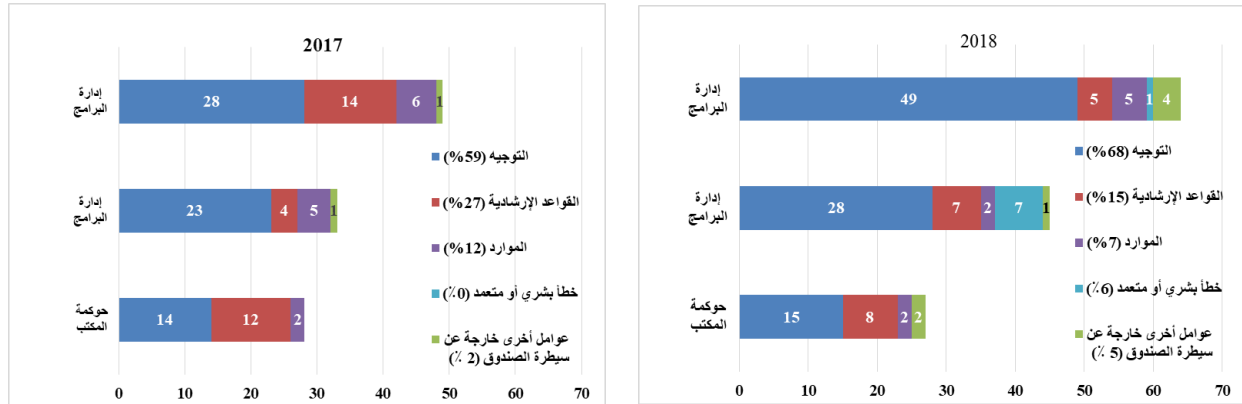
64. تغير النمط حسب النوع بشكل طفيف بين عامي 2017 و2018، على الرغم من استمرار كون "العمليات" أعلى فئة. في عام 2018، زادت نسبة قضايا "الامتثال" بشكل ملحوظ، وتليها حوادث "الإبلاغ". انخفضت فئة "استراتيجية" (على وجه الخصوص، القضايا المتعلقة بهياكل المكاتب) انخفاضًا كبيرًا، ويرجع ذلك لتأثير إعادة تنظيم المكاتب (ارجع إلى الشكل 3).

الشكل 3
المكاتب القطرية – توصيات حسب النوع



65. سيطر "التوجيه" غير الكافي (الضوابط الإشرافية غير الملائمة أو غير الكافية) وزادت نسبته في عام 2018 مقارنةً بعام 2017. انخفضت "المبادئ التوجيهية" (عدم وجود أو عدم كفاية السياسات) و"الموارد" (البشرية أو المالية)، التي احتلت المرتبتين الثانية والثالثة على التوالي في عام 2018. فئة "الأخطاء"، سواء أكانت إنسانية أم متعمدة، هي فئة جديدة في حين زادت "العوامل الأخرى الخارجة عن سيطرة الصندوق" (ارجع إلى الشكل 4).

الشكل 4
المكاتب القطرية – توصيات حسب القضية

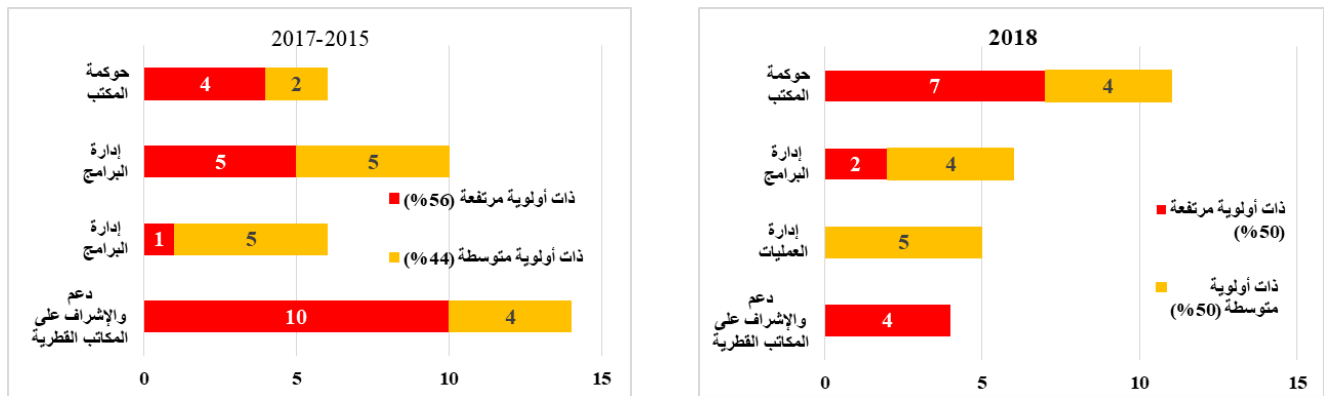


المكاتب الإقليمية

66. اختُتمت عمليات التدقيق في المكاتب الإقليمية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ وغرب ووسط أفريقيا في 2018، وصدرت عنها 26 توصية. وتلت هذه العمليات عمليات التدقيق في المكاتب الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا والمكاتب الإقليمية للدول العربية خلال الفترة 2015-2017، وهو ما أتاح الفرصة لإجراء أول عملية استعراض عام للمكاتب الإقليمية.

67. الصورة الناتجة في عام 2018 هي عكس الصورة التي نتجت في الفترة من 2015 إلى 2017. تحسن "دعم المكاتب القطرية والإشراف عليها" و"إدارة البرنامج" بشكل كبير في حين زادت قضايا "إدارة المكاتب" المرتبطة بهيكل المكتب الإقليمي، كما تحسنت نسبة التوصيات ذات الأولوية "العالية" مقابل التوصيات ذات الأولوية "المتوسطة" (ارجع إلى الشكل 5).

الشكل 5
المكاتب الإقليمية – توصيات حسب مستوى الأولوية



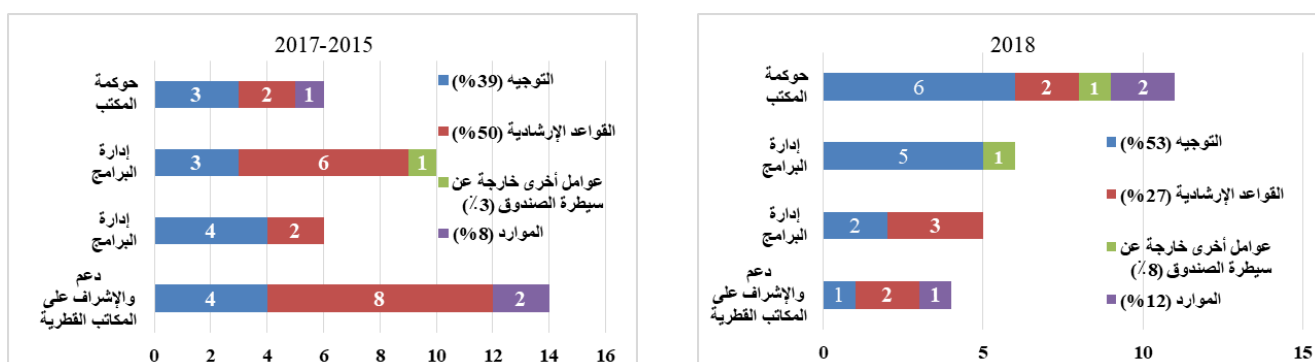
68. ظلت التوصيات حسب النوع متشابهة نسبيًا بين عامي 2017 و2018 مع تفاقم مشكلات "الامتثال" التي تشابهت للمشاكل التي تمت ملاحظتها في المكاتب القطرية (ارجع إلى الشكل 6).

الشكل 6
المكاتب الإقليمية – توصيات حسب النوع



69. من حيث القضية، تحسنت "المبادئ التوجيهية" المتعلقة بالمكاتب الإقليمية في عام 2018 وأصبحت "التوجيهات" القضية الأكثر أهمية، حيث تأثرت بقضايا "الموارد" (المالية أو البشرية) والتي زادت بين عامي 2017 و2018.

الشكل 7
المكاتب الإقليمية – توصيات حسب القضية



التوصيات المعلقة

70. كما هو موضح في الجدول 8، ظلت 106 توصية معلقة، وذلك في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018 بعد الانتهاء من معالجة 168 توصية خلال عام 2018.

الجدول 8
حالة تنفيذ التوصيات المتعلقة بالتدقيق الداخلي حسب العام

السنة	عدد التقارير (ب)	التوصيات الصادرة	التوصيات المعلقة (ب)	
			2017	2018
2010 (أ) -	36	565	4 (1%)	2 (1%)
2015	11	171	18 (10%)	11 (6%)
2016	12	183	44 (24%)	15 (8%)
2017	10	122	46 (38%)	7 (6%)
المجموع الفرعي	69	1,041	112 (11%)	35 (3%)
2018	13	162	غير متوفر	71 (44%)
الإجمالي	82	1,203	غير متوفر	106 (9%)
بعضها تجاوز الموعد النهائي للتنفيذ				
			72 (64%)	47 (44%)

واجبة التنفيذ بعد 31 ديسمبر/كانون الأول	40 (36%)	59 (56%)
---	----------	----------

(أ) أما بالنسبة لعام 2010، فلم يتضمن سوى عدد التقارير التي تضم التوصيات المعلقة
(ب) باستثناء تقارير وتوصيات التدقيق الداخلي المشترك التي تتبّعها دائرة التدقيق الداخلي، التي تُدير عملية التدقيق الداخلي المشترك.

71. الشكل 8 يعرض تفاصيل عن التوصيات المعلقة؛ من بينها 71 توصية (أي ما يعادل 67 بالمائة) تتعلق بعمليات التدقيق الداخلي للمكاتب القطرية (من 2016 إلى 2018)؛ و11 توصية (أي ما يعادل 10 بالمائة) ذات صلة بعمليات التدقيق الداخلي للمكاتب الإقليمية (2016 و2018)، و24 توصية (أي ما يعادل 23 بالمائة) تتعلق بالتدقيق الداخلي للعمليات والبرامج وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سنوات مختلفة.

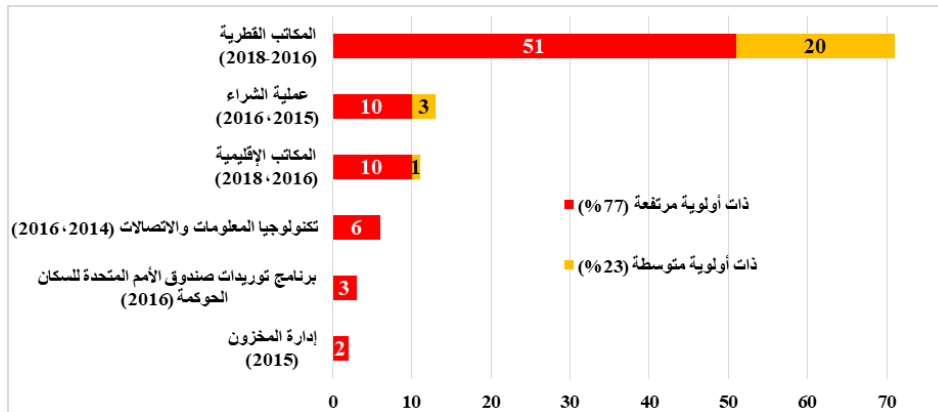
72. ترتبط 35 توصية من الـ 71 توصية المعلقة للمكاتب القطرية بـ "إدارة البرامج" (من بينها 17 توصية ذات صلة بـ "إدارة المخزون"، و11 توصية ذات صلة بـ "التنفيذ على المستوى الوطني"، و4 توصيات تتعلق بـ "تخطيط البرامج وتنفيذها"، و3 توصيات تتعلق بـ "إدارة التمويل غير الأساسي")؛ كما ترتبط 17 توصية من التوصيات المعلقة بـ "حوكمة المكاتب" (من ضمنها 5 توصيات ذات صلة بـ "الهيكل التنظيمي والتوظيف"، و4 توصيات ذات صلة بـ "إدارة المخاطر"، و8 توصيات ذات صلة بـ "إدارة المكاتب")؛ وتختص 19 توصية بـ "إدارة العمليات" (تشتمل على 5 توصيات ذات صلة بـ "عمليات الشراء"، و8 توصيات ذات صلة بـ "الإدارة المالية" من بينها 5 توصيات تتعلق بالإدارة العامة للسفر، وتوصية واحدة ذات صلة بـ "الموارد البشرية").

73. من بين 11 توصية معلقة للتدقيق الداخلي للمكاتب الإقليمية، تتعلق 5 توصيات بـ "دعم المكاتب القطرية والإشراف عليها" وتتعلق 5 توصيات بـ "الحوكمة" وتتعلق توصية واحدة بـ "إدارة البرنامج".

74. ترتبط 13 توصية من إجمالي 35 توصية معلقة ذات صلة بالعمليات أو البرامج بالتدقيق الداخلي لعمليات الشراء التي تم استكمالها في عامي 2015 و2016؛ وتتعلق 3 توصيات بعملية التدقيق الداخلي لبرنامج "حوكمة موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان والإدارة الاستراتيجية لها" التي تمت في 2016؛ وتتعلق 6 توصيات أخرى بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وتتعلق 11 توصية بثلاثة مكاتب إقليمية وتتبقى توصيتان من عملية تدقيق إدارة المخزون لعام 2015.

الشكل 8

التوصيات المعلقة في 31 ديسمبر 2018

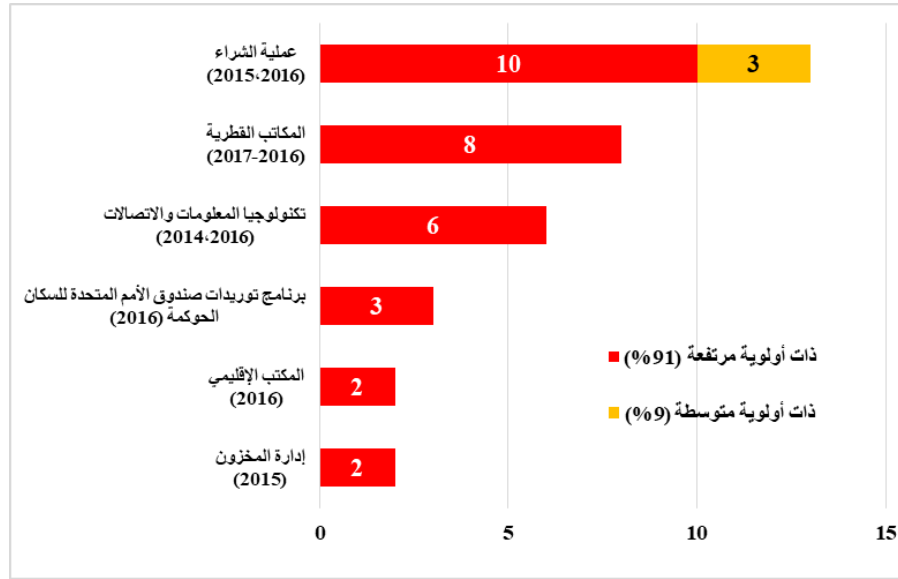


مقبولية المخاطر بالنسبة للإدارة

75. تم إغلاق توصية ذات أولوية متوسطة تتعلق بالموارد البشرية من عام 2015 (تقرير استثنائي بشأن مدفوعات إعانة الإيجار) في عام 2018 استنادًا إلى قبول الإدارة بمخاطر عدم تنفيذ هذه التوصية.

التوصيات التي لم يُبَيَّن فيها لمدة 18 شهرًا أو أكثر

الشكل 9
التوصيات التي لم يُبَيَّن فيها لمدة 18 شهرًا أو أكثر



76. أظهرت مراجعة تنفيذ التوصيات انخفاضًا طفيفًا في التقدم المُحرز مقارنةً بعام 2017. ظلت 34 توصية، من إجمالي 106 توصية معلقة حتى 31 ديسمبر 2018، لم يتم البتُّ فيها لمدة 18 شهرًا أو أكثر (انظر الشكل 9 والمرفق 4)، مقارنةً بـ 30 توصية في عام 2017. ترتبط 13 توصية من إجمالي 34 توصية بعمليات الشراء؛ وتتعلق 6 توصيات بعمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المختلفة، والتي تتطلب دمج عمليات تحسين الإجراءات (على سبيل المثال: مراجعة إجراءات الشراء، أو وضع إطار أكثر صرامة للرقابة الداخلية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، أو تحويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. علاوةً على ذلك، تتعلق 8 توصيات بستة مكاتب قطرية في مجالات مختلفة (مثل توثيق الميزانيات وتقييمات إدارة المخاطر والحاجة إلى إرشادات تحويلات المدفوعات النقدية التي تتم من خلال مقدمي الخدمات)؛ وصدرت توصيتان من خلال مكتب إقليمي لتطوير مبادئ توجيهية مؤسسية للرقابة الإدارية على الأداء البرنامجي والتشغيلي للمكاتب القطرية؛ وتتعلق التوصيات الخمس المتبقية بالعمليات على نطاق المنظمة (مستلزمات البرامج وإدارة المخزون، على وجه الخصوص).

B. الإجراءات التأديبية أو الجزاءات المتخذة بعد التحقيقات

77. بحلول نهاية عام 2018، تم اتخاذ إجراءات إدارية أو تأديبية في جميع الحالات المثبتة لعامي 2013 و2014؛ 12 حالة من إجمالي 14 حالة مثبتة في 2015؛ و 11 حالة من إجمالي 19 حالة مثبتة في 2016؛ و 6 حالات من إجمالي 14 حالة مثبتة في 2017؛ وحالتان من إجمالي 9 حالات مثبتة في 2018؛ أو، بشكل تراكمي، 67 حالة من إجمالي الحالات المثبتة منذ 2013. يوجد المزيد من التفاصيل في المرفق 6.

78. من بين الخسائر التراكمية التي تم تحديدها خلال الفترة 2013-2018 والتي بلغت حوالي 429000 دولار، تم استرداد 48 بالمائة وقت كتابة هذا التقرير. يوجد المزيد من التفاصيل في المرفق رقم 6.

الأنشطة الاستشارية

.VIII

79. استمر تغير البيئة الداخلية والخارجية التي يعمل فيها صندوق الأمم المتحدة للسكان تغيرًا سريعًا؛ مع ارتفاع الطلب على الخدمات الاستشارية المخصصة التي يقدمها مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق. نظرًا لقدرة مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق على تلبية بعض الطلبات بشكل انتقائي، يتطلب العديد من الطلبات استثمارًا كبيرًا، لا سيما من جانب إدارة مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق. وما زال لتلك الطلبات "تأثير الدومينو" المدمر على الأنشطة الأخرى لمكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق.

(a) الاستغلال والاعتداء الجنسيان والتحرش الجنسي: قدم مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق دعمًا كبيرًا للإدارة فيما يتعلق بالسياسات والبروتوكولات والطلبات المقدمة من الدول الأعضاء وفيما يتعلق بالتنسيق الداخلي والمشارك

بين الوكالات في هذه المجالات - وهي مكتب المنسق الخاص واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وكذلك من خلال ممثلي دوائر التحقيق بالأمم المتحدة. ساهم مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق بالتحديد في تحديد البروتوكولات والعمليات وآليات إعداد التقارير ومشاركة المعلومات وفي إرشادات وآليات التحقيق المحددة (ارجع كذلك إلى الفقرة 82). في عام 2018، استثمر مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق حوالي ثلثي عمل منصب رفيع المستوى بدوام كامل، على الرغم من تقليصه لمساهماته بعد رحيل رئيس فرع التحقيقات في آب / أغسطس 2018 (الذي أصبح منسق صندوق الأمم المتحدة للسكان المعني بالحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي) في التركيز في المقام الأول على أنشطة ممثلي دوائر التحقيق بالأمم المتحدة والاستجابة لطلبات المنسق. سيواصل مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق تقديم الدعم في عام 2019، في حدود موارده؛

- (b) *مراجعة بنود اتفاقية التمويل*. في سياق التحول المستمر في هيكل التمويل وزيادة الاتفاقات غير القياسية ذات الأحكام المعقدة، لا سيما فيما يتعلق بالتحقيق والاستغلال والاعتداء الجنسيين، قدم مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق مدخلات حول 30 اتفاقية تمويل أساسية وغير أساسية في عام 2018 (28 في 2017 و 23 في 2016 و 16 في 2015). استمر تطلب الردود على إصدارات متعددة أطر زمنية قصيرة للغاية للاستجابة؛
- (c) *التقييمات*. واصل مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق مشاركته في العديد من الاستعراضات التي أجرتها الدول الأعضاء والجهات المانحة على الصعيد المحلي والمؤسسي المطلوب مساهمة المكتب فيها في أثناء الرد على الأسئلة المعنية بالتدقيق الداخلي والتحقيق التي يطرحونها خلال العام؛
- (d) السياسات وغيرها من الأنشطة. ركّز مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق على سياستين فحسب (واحدة في عام 2017 مقارنة بـ 18 في 2016؛ و 10 في عام 2015؛ و 22 في عام 2014)؛ قلص مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق بشكل كبير من مشاركته في جهود التغيير الداخلي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، بما في ذلك تحول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- (e) دعم الإدارة العليا لصندوق الأمم المتحدة للسكان: يشتمل هذا الدعم على مشاركة مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق في العديد من اللجان وتقديم المشورة المخصصة؛
- (f) الدعم العام لموظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان.

IX. التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة

A. التدقيق الداخلي

80. في عام 2018، واصل مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق مشاركته الفعالة في الأنشطة المشتركة بين الوكالات، والاجتماعات المعنية بالتدقيق الداخلي، والمراجعات المشتركة. كما شارك مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق في تبادل الممارسات والخبرات بين دوائر التدقيق الداخلي التابعة لمنظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية المعنية (ممثلو دوائر التدقيق الداخلي في الأمم المتحدة، وممثلو دوائر التدقيق الداخلي).

81. في عام 2018، تمت إعادة انتخاب مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق رئيساً لممثلي دوائر التدقيق الداخلي التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة لعام 2018-2019، وهو دور تطوعي يزيد من المسؤوليات الحالية. شارك مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق كذلك في شتى المنتديات الرامية إلى تبادل المعلومات مع الجهات الأخرى متعددة الأطراف، مثل تلك المعنية بمراجعة الحسابات ومنع الاحتيال.

B. التحقيقات

82. في عام 2018، استمر تعاون مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق عن كثب مع ممثلي دوائر التحقيق بالأمم المتحدة. وشارك المكتب بفعالية في عمليات التحقيق المشتركة بين الوكالات، واجتماعات ممثلي دوائر التحقيق بالأمم المتحدة، ومؤتمر المحققين الدوليين. شارك مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق بنشاط في الآليات المشتركة بين الوكالات بشأن الأنشطة المشتركة بين الوكالات بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وكذلك التحرش الجنسي (ارجع إلى الفقرة 79 أعلاه).

C. وحدة التفتيش المشتركة

83. واصل مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق الاضطلاع بدوره كجهة تنسيق لصندوق الأمم المتحدة للسكان فيما يتعلق بوحدة التفتيش المشتركة. كما تولى المكتب شؤون تنسيق 15 استطلاعاً مع وحدات الصندوق، ووحدة التفتيش المشتركة ذاتها، وأمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق. علاوةً على ذلك، أجرى مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق

عمليات مراجعة وتحقق، عند الاقتضاء، من الإجابات عن التوصيات التي قدمتها وحدة التفتيش المشتركة في تقاريرها السابقة وأعد تقارير صندوق الأمم المتحدة للسكان المرفوعة للمجلس التنفيذي في هذا الصدد.

84. وما زال المكتب يشير إلى عبء العمل اللازم للقيام بمهام التنسيق لصندوق الأمم المتحدة للسكان بفعالية.

X. الاستنتاج العام والخطوات التالية

85. يودُ مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق أن يعرب عن شكره للمدير التنفيذي، والإدارة العليا، والمجلس التنفيذي، واللجنة الإستشارية الرقابية على دعمهم المتواصل الذي أتاح للمكتب القيام بالمهام المنوطة به بأقصى قدر ممكن من النجاح في عام 2018.

86. كما أوضحت إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام 2018 مثل الأعوام السابقة، من خلال الإجراءات المختلفة التي اتخذتها استجابةً لتقارير مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق وعملاً بمشورته، التزامها بزيادة فعالية عمليات الحوكمة، وإدارة المخاطر، وعمليات الرقابة في الصندوق.

87. وإذ نتطلع إلى المستقبل، فنستغل مواعمة التوقعات المتزايدة مع الموارد المتاحة هي التحدي الرئيسي، بل الأكثر حدة من أي وقت مضى، أمام مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق.

88. في حين يقدر مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق زيادة التمويل المقدم لأغراض التحقيق في الفترة 2019-2020، ومع أخذ تقبل المخاطر في صندوق الأمم المتحدة للسكان في الاعتبار، فإن الموارد المتاحة للمكتب ("العرض") لا تزال دون "الطلب" على خدمات مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق. ويشمل الطلب على الخدمات: (أ) التحقيق - أحد المجالات الرئيسية المثيرة للقلق فيما يتعلق بزيادة عدد القضايا وتعقيدها (بدايةً من التحرش وإساءة استخدام السلطة والاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي وانتهاءً بالاحتياط) وهو المجال الذي يتوقع فيه التدخل السريع مع مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة والوفاء بمتطلبات الإبلاغ والشفافية؛ و(ب) التدقيق الداخلي التي تنسم بوجود دورات تدقيق أسرع ووجود توقعات متزايدة بتغطية جميع المشروعات أو البرامج الممولة من المانحين؛ و(ج) الخدمات الاستشارية، خاصة في ظل استمرار إدارة التغيير وتوسع أنشطة إصلاح الأمم المتحدة؛ و(د) ارتفاع الطلب بوجه عام فيما يتعلق بالأنشطة على نطاق المنظمة. فحسب ما أُشير إليه في السنوات الماضية، تستمر الفجوة المذكورة أعلاه بين الطلب على الخدمات والموارد المتاحة في جعل مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق يُشكل الكثير من المخاطر الائتمانية والمخاطر التي تضر بالسمعة بالنسبة لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

89. وعلى الرغم من ذلك، سيواصل مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق التزامه بتقديم خدمات عالية الجودة بالقدر الذي تسمح به الموارد المتاحة له.